CODEX CAPSULE 2

الشريحة 1

سيركز هذا الجزء من الدورة التدريبية على عمليات الدستور الغذائي.

بمعني اخر كيف يعمل الدستور الغذائي؟

الشريحة 2

تعمل هيئة الدستور الغذائي من خلال لجان فنية والتي تعتبر لجانا فرعية.

وتقدم هذه اللجان تقاريرها إلى الهيئة أو هيئة الدستور الغذائي (CAC)، والتي لها مسؤولية اتخاذ القرارات من خلال تمثيل مختلف الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي.

مرة أخرى، Codex Alimentarius لفظ من أصل لاتيني نعني به:

- Codex = مجمع أو دستور
- Alimentarius = الغذاء

لكن كلمة الدستور الغذائي تستخدم بدون تمييز لتعني كلا من دستور الغذاء أو قانون الغذاء، وايضا الهيئة التي تصدره : هيئة الدستور الغذائي.

الشريحة 3

هناك 4 انواع من اللجان الفرعية التي تمّ إنشائها للإسهام في عمل الدستور الغذائي و يتم استضافة كل لجنة فرعية من قبل دولة عضو.

أولا:

لجان المواضيع العامة أو اللجان الأفقية التي تضع مواصفات تنطبق على كل الأغذية بدون تمييز أي مستقلة عن نوع الغذاء.

على سبيل المثال لجنة التوسيم الغذائي أو اللجنة المسؤولة عن الملوثات في الغذاء.

ثانيا:

اللجان السلعية أو اللجان العمودية.

و التي تعمل على اعداد مواصفات تنطبق على نوع معين من السلع الغذائية مثل لجنة التوابل أو لجنة اللحوم و منتجاتها.

و تركّز هذه اللجان على متطلبات الجودة على الرغم من أننا قد نجد في هذه المواصفات السلعية أيضا اعتبارات لسلامة الغذاء مستمدة من المتطلبات الأفقية – ولكنها تنطبق على السلع المستهدفة.

ثالثا:

و بالنسبة لبعض المواضيع التي لا توجد لها لجنة فرعية سهلة التعريف، يمكن إنشاء فريق عمل دولي متخصص يعمل لفترة محدودة لمعالجة مسألة ما : مثل اعداد المواصفات والتوجيهات المتعلقة بإنتاج العلف الحيواني أو الطريقة التي يمكن بها تقييم و إدارة المخاطر المتعلقة بالمضادات الحيوية.

و يتم تسيير عمل هذه الفرق مثل أي لجنة أخرى كما تتم استضافتها من قبل بلد يوافق على القيام بذلك بتزكية من كل الأعضاء كما أنها تتبع نفس الإجرائات التي تعمل بها اللجان الفرعية الأخرى.

فالفرق الوحيد هو أنه بمجرد أن يكتمل عمل هذه الفرق حسب الولاية المحددة لها ، يتم غلق هذا الفريق وإنهاء فترة ولايته.

رابعا:

لجان تنسيق الدستور الغذائي الإقليمية المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، و التي تضطلع، من ضمن أدوارها ، بمسؤولية دعم جهود تنسيق أنشطة الدستور الغذائي في منطقة معينة كما تهدف إلى أن تكون بمثابة الأداة الرئيسية لوضع مواصفات إقليمية للسلع التي يتم إنتاجها وتداولها في المقام الأول داخل اقليم معين.

نذكر 6 من هذه اللجان:

- CCEURO أوروبا.

- CCASIA لآسيا.
- CCLAC لجنة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- CCNASWP لأمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ.
- CCAFRICA للبلدان الأفريقية
- CCNE لدول الشرق الأدنى.

ويمكن لأي دولة أن تختار أن تكون جزءاً من إقليم جغرافي معين استناداً إلى تمثيلها الجغرافي في المنظمات الأم للدستور الغذائي أي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

فالمغرب على سبيل المثال ينتمي الى CCAFRICA في حين أن تونس والجزائر وليبيا ومصر تنتمي إلىCCNE.

وينتخب البلد المستضيف للجان التنسيق الإقليمية المعنية بالدستور الغذائي على أساس جغرافي كمنسق إقليمي.

الشريحة 4

هناك لجنة واحدة لم نذكرها الى حدّ الآن وهي اللجنة التنفيذية للدستور العذائي أو CCEXEC.

وهي عبارة عن الذراع التنفيذي لهيئة الدستور الغذائي.

اذ تقدّم المشورة إلى الهيئة بشأن مشاريع المواصفات الجديدة المقترحة.

وهي تقيّم تقدّم العمل و تعطي المشورة بشأن ذلك لهيئة الدستور الغذائي - وهذا ما نسمّيه بالمراجعة الدقيقة.

كما تدرس اللجنة التنفيذية اعتماد مراقبين جدد وتُقدّم توصيات في هذا الصدد للهيئة.

وتتكوّن اللجنة التنفيذية من أعضاء يتم انتخابهم على أساس إقليمي، حيث لدينا عضو ممثل لكل من إفريقيا و أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و آسيا، و جنوب غرب المحيط الهادئ، و أمريكا الشمالية (وهنا أمريكا الشمالية تعتبر منطقة جغرافية منفصلة عن جنوب غرب المحيط الهادئ)، وأخيرا عضو ممثل للشرق الأدنى.

يُسمح لكل عضو بدعوة لممثلَين من دول أخرى في الاقليم كمستشارين للمشاركة في اجتماعات اللجنة التنفيذية CCEXEC.

و يكون المنسقون الإقليميون أعضاء أيضا في اللجنة التنفيذية.

ويرأس كل من الهيئة و اللجنة التنفيذية CCEXEC رئيس الدستور الغذائي،و يساعده 3 نواب للرئيس

ويُنتخب الرئيس ونواب الرئيس لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد مرتين.

الرئيس ونواب الرئيس الثلاث أو كما نسمي المجموعة، مكتب الدستور الغذائي يتولَّوْن مناصبهم لمدة تصل إلى 3 سنوات متتالية أي 3 فترات متتالية تمتد كلٌّ فترة منها سنة واحدة.

تبدأ ولاية المكتب الجديد بعد اجتماع اللجنة التي تم فيها انتخاب أعضاء المكتب أي الرئيس ونوابّه

وتدعم الأمانة العامة للدستور الغذائي أو **أمانة الدستور الغذائي** جميع أنشطة الدستور الغذائي ، وتقدّم تقارير عمل هيئة الدستور الغذائي لكل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمي.

امّا مقرُّ الامانة فهو متواجد في روما في مقر منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة، وتتمثل مهمة الأمانة في إدارة برنامج الدّستور الغذائي تحت اشراف **الأمين العام للدستور الغذائي**.

وتُشكّل كل من اللجنة التنفيذية والأمانة العامة الهياكل الرئيسية التي تُدار من خلالها أعمال الدستور الغذائي وبالتالي عمليات هيئة الدستور الغذائي.

وفيما يخص اللجان الفرعية فهي تتكون من اللجان الأفقية أو لجان المواضيع العامة النشطة بالإضافة إلى اللجان العمودية أو السلعية النشطة وأيضا من فرق العمل المتخصصة، إذا كان أحدها قيد العم.

عندما ينتهي العمل ببنود جدول أعمال اللجان الفرعية يتم تأجيلها إلى أجل غير مسمى.و تعتبر لجان غير نشطة. هذا لا يعني أنها لا تعمل على الإطلاق، بل يتم إعادة تنشيطها عندما تكون هناك حاجة لها وتعتمد الهيئة ضرورة العمل في مواضيع جديد من ضمن تخصصّ تلك اللجنة.

الشريحة 5

قبل البدء في عمل جديد – يجب على الدستور الغذائي أن ينظر فيما إذا كانت المواصفات المقترحة أو النص المقترح إعداده ذو أهمية.

حيث أن إعداد مواصفةٍ للدستور الغذائي يقتضي تكريس موارد هامة من قبل الدستور الغذائي وجميع أعضائه لتطوير تلك المواصفة.

ولذلك من المهم النظر بعناية في أهمية أي عمل جديد و مدى الحاجة اليه و يتمُّ إجراء هذا التحليل في إطار عمليةٍ منظَّمةٍ للغاية.

وقد تم وضع معايير للشروع في أي عمل جديد في اطار الدستور الغذائي و يتم ذلك عبر اعداد وثيقة تُعرف باسم وثيقة المشروع لكلّ عمل جديد مقترح وتقدِّم وثيقة المشروع تحليلا لتبرير الحاجة إلى بدء مبادرة جديدة في إطار الدستور الغذائي أو مواصفة أو مدونة للممارسات أو مبادئ توجيهية.

وثيقة المشروع هي أساس المناقشة التي تجري عموما في لجان الدستور الغذائي أوّلا في إطار اقتراح جديد للبدء في إعداد مواصفة، وتستعمل هذه الوثيقة أيضا في اطار عمل اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي ضمن عملية التحليل الدقيق للنصوص الجديدة المقترحة من قبل اللجان والمُزمع إعدادها.

الشريحة 6

لنستعرض مع بعض معايير تبرير اعداد النصوص الجديدة للدستور الغذائي :

- أولا: أن يكون النص الجديد المقترح متسِّقا مع مهمة الدستور الغذائي المتمثلة في حماية صحة المستهلك وتعزيز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية.
- ثانيا: ما إذا كان العمل الجديد يحاول بالفعل معالجة مسألة ذات أهمية على الصعيد الدولي أو الإقليمي (بالنسبة للمواصفات أو النصوص الإقليمية) والفكرة هي عدم بدء عمل جديد في شكل حلّ مقترح لمشكلة منعدمة او لمسئلة قليلة الأهمية.
- ثالثا: لضمان عدم تكرار أي عمل مقترح في إطار عمل محافل أخرى لإعداد المواصفات، أو النظر، في حالة وجود تداخل مع محافل أخرى لإعداد المواصفات، في إمكانية الاستفادة من العمل الذي تقوم به هذه المحافل أخرى، سعيا لمواءمة وتوحيد الجهود الدولية في إعداد المواصفات الغذائية.

  والأساس المنطقي لذلك هو أن مواصفات الدستور الغذائي ضرورية في بعض الأحيان، على الرغم من أن أجهزة المواصفات الدولية الأخرى قد عملت على نفس الموضوع بسبب طبيعة عمل الدستور الغذائي وشموليّته.

  ففي حالة تواجد تداخل مع أعمال محافل أخرى، فمن المهم النظر في تقييم العمل المنجز بالفعل والبناء عليه.
- رابعا: من المهم أن يؤخذ في الاعتبار أنّ العمل الجديد سيتناول السلع الغذائية المهمة للتجارة الدولية مما يعني أن حجم المنتجات المتداولة يعتبر ذا أهمية، وبالتالي ستكون المواصفة أو نص الدستور الغذائي مفيدا لتيسسير التجارة العالمية وتداول الغذاء على الصعيد الدولي.
- خامسا: وفي نفس السِّياق، من المهم تحليل المشاكل أو العراقيل والحواجز التجارية التي سيسعى العمل الجديد المقترح الى معالجتها أو تخفيفها.

الشريحة 7

ناقشنا سابقا الحاجة إلى تقديم تبرير للعمل الجديد في إطار تنظيم عمل الدستور الغذائي من خلال وضع وثيقة المشروع.

وتشكّل وثيقةُ المشروع هذه، الأساس لتحليل أهمية أي عمل جديد مقترح للدستور الغذائي في إطار العملية المسماة "المراجعة الدقيقة او التحليل الدقيق".

لهذا يجب أن تحتوي وثيقة المشروع على معلومات تعرِض العمل الجديد وتقدِّم جميع المبررات اللازمة لأهميته.

يجب أن تحتوي وثيقة المشروع على فقرات تستعرض:

- الغرض ونطاق المواصفة.
- أهمية المواصفة وحسن توقيتها - وهذا يعني أن هذا هو الوقت المناسب لتطويرها.
- الجوانب الرئيسية التي تعتزم المواصفة تغطيتها.
- • تليها محاولة لتقييم الاقتراح الوارد في الوثيقة نفسها على أساس معايير المراجعة الدقيقة ، أي معايير تحديد أولويات العمل الجديدة.
- نحتاج أيضا إلى الحصول على معلومات عن العلاقة المحتملة بين العمل المقترح للدستور الغذائي مع النصوص الأخرى التي تم تطويرُها واعتمادُها سابقا.
- ويتعيّن أن تحدِّد الوثيقة ما إذا كانت هناك حاجة إلى مشورة علمية، وما إذا كانت قد أتيحت مخرجات تلك المشورة أي التقييم العلمي من خلال الهيئات الاستشارية التابعة لهيئة الدستور الغذائي.
- يجب أن تذكُر الوثيقة أيضا ما إذا كانت هناك حاجة إلى أيّ دعم إضافي من هيئات خارجية، مثل ISO أو AOAC أو أي منظمة أخرى تتعاون مع الدستور الغذائي.
- وينبغي أيضا أن تتناول الوثيقة الطريقة التي سيساعد بها هذا العمل الجديد في خدمة أهداف الدستور الغذائي ومواءمته مع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي الجاري تنفيذها.
- وأخيرا يجب تقديم جدول زمني مقترح بشأن الطريقة التي تعتزم هيئة الدستور الغذائي ولجانها الفرعية إنجاز العمل المقترح- مع تحديد موعد لاعتماد المواصفة من قبل اللجنة.

الشريحة 8

وتُعدّ المراجعة الدقيقة مُهمّةً هامة تضطلع بها اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي نيابةً عن الدستور الغذائي تدرس من خلالها مقترحات العمل الجديد و مراجعة مدى تقدم عمل إعداد المواصفات التي تمّ اقتراحها واعتماد مبدإ العمل بتطويرها سابقا

وومن ضمن المعايير الهامة للمراجعة الدقيدة هو ما إذا كان العملُ المقترح يتناول أولويات الدول النامية.

وتبحث المراجعة الدقيقة أيضا في ما إذا كانت هناك حاجة إلى إنشاد لجنة فرعية جديدة ولا سيما فريق عمل حكومي متخصص أو حتى لجنة جديدة.

تتم أيضًا ضمن المراجعة الدقيقة، مناقشةُ ضرورة الاعتماد على المشورة العلمية ويتم إعطاؤه الأولوية بشكل عام كجزء من هذه الدراسة او المراجعة

الشريحة 9

هيئة الدستور الغذائي هي عبارة عن منظمة تضع المواصفات الغذائية بمساهمة أكثر من 100 عضو في وقت معين.

لذلك من المهم أن تتبع المنظمة تدابير إجرائية واضحة تدير من خلالها كيفية وضع المواصفات وعملية إعدادها خطوة بخطوة أو مرحلة بمرحلة.

يشمل الإجراء الذي ينظّم تطوير مواصفات الدستور الغذائي 8 خطوات، لكل منها مهام واضحة :.

- الخطوة 1: هي الخطوة التي يتم من خلالها فيها اعتماد وتأييد المواصفة أو النص المقترح كعمل جديد من قبل الهيئة أي هيئة الدستور الغذائي - وهذا يتمّ عادة بناء على توصية من إحدى اللجان الفنية وتدعمه توصيات اللجنة التنفيذية في إطار المراجعة الدقيقة والتحليل ذات الصلة والذي يستعرض ويدرس مدى أهمية هذا العمل بالنسبة للدستور الغذائي.
- الخطوة 2: هي عبارة عن عملية صياغة نص المواصفة وذلك، عادة من خلال لجنة فنية وفريق عمل تُنشأه هذه اللجنة، سواء كان إلكترونيا أم بشكل حضوري يتولى قيادته عضو واحد أو أكثر من عضو، يرأس العمل و يشترك في رئاسته.
- الخطوة 3: هي الخطوة التي تُعمِّم فيها أمانة الدستور الغذائي النص المقترح للتعليق عليه و لالتماس المداخلات من قبل الأعضاء والمراقبين
- الخطوة 4: هي خطوة مناقشة النص المقترح في اللجنة المكلفة بإعداده. ولذلك تتضمن الخطوة 4 المداولات خلال اجتماع اللجنة الفنية التي تقود العمل.

من الخطوة 4 قد تبرز عدة خيارات وسيناريوهات.

ويتمثل أحد الخيارات في أن تقرر اللجنة مواصلة مناقشتها في دورة مقبلة للّجنة والإبقاء على نص المواصفة في الخطوة 4.

الخيار الثاني ناتج عن ان التعديل الذي تم للنص المقترح أو المواصفة المقترحة أثناء مناقشات اللجنة يحتاج الاستفادة من جولة أخرى من التعليقات، ولذلك فإن المواصفة أو النص المقترح يعاد إلى الخطوة 3 ويعاد تعميمه في الشكل الجديد من قبل أمانة الدستور الغذائي للتعليق عليه قبل الرجوع لإعادة النظر فيه، في الخطوة 4 في الاجتماع التالي للجنة الفرعية ذات الصلة.

الخيار الثالث وهو أن المواصفة تَتطلّب المزيد من العمل بالنسبة لصياغتها وسيتم إرسالها مرة أخرى إلى الخطوة 2 أي خطوة الصياغة ومن هناك يتمّ اتّباع ذات العملية أي نفس الخطوات اللاحقة للعودة بالنص إلى اللجنة لإعادة النظر فيه في الخطوة 4.

واحدة من النتائج الأكثر إيجابية هي ان تنتقل المواصفة من الخطوة الرابعة الي الخطوة التالية - بمعنى الخطوة 5 - هذه هي الخطوة التي تعتبر فيها المواصفات قد تقدمت بشكل جيد وبما يكفي. بحيث تكون معظم الأحكام او البنود اتي تشملها جاهزة للاعتماد اما البنود تحتاج مزيدا من النقاش فيتم وضعها بين قوسين معقوفين لإعادة النظر فيها في الخطوات اللاحقة. وتعتبر الخطوة الخامسة عبارة على اعتماد مبدئي لنص المواصفة أو اعتماد لمسودة او مشروع للمواصفة

وتتطلب هي الخطوة مشاركة هيئة الدستور الغذائي وبالتالي يتم فحص المواصفة لاعتمادها في الخطوة 5 كمشروع مواصفة من قبل الهيئة، بناء على توصية من اللجنة.

الآن بعد الخطوة 5 تواصل مواصفة الدستور الغذائي تقدمها ...

- الخطوة 6 والتي يتم من خلالها تعميم المواصفة على الأعضاء والمراقبين للتعليق على البنود الواردة بين قوسين معقوفين، وهذا يعني المواضيع التي لا تزال قيد المناقشة.
- الخطوة 7 هي الخطوة التي تجتمع فيها اللجنة وتتم من خلالها دراسة نص الدستور الغذائي مرة أخرى في اللجنة بعد اعتماده كمشروع مواصفة.

هنا مرة أخرى قد تحدث بعض السيناريوهات

إما أن يبقى النص في الخطوة 7 لمزيد من المناقشة في اجتماع اللجنة التالي.

او يمكن إرجاعها لمزيد من التداول والتعليقات، مع الأخذ في الاعتبار التغييرات المقترحة على تلك البنود بين قوسين معقوفين - اي العودة إلى الخطوة 6.

وفي السيناريو الأكثر ملاءمة يتم تأييد النص لاعتماده في إطار صيغة نهائية توصي بها اللجنة في الخطوة 8.

- لاعتماد النص النهائي كمواصفة من مواصفات الدستور الغذائي يجب ان يعرض النص على هيئة الدستور الغذائي طلبا لاعتماده في الخطوة 8.

ونرى في كثير من الحالات انّه من الممكن التوصل إلى الاتفاق على النص الكامل للمواصفة المقترحة في الخطوة 4 من خلال مناقشات اللجنة. وقد لا تكون هناك مجالات أخرى للمناقشة. وفي هذه الحالة يجوز للّجنة أن توصي بالنظر في تبنّي نص المواصفة القترح في إطار ما يعرف بالإجراء المعجّل او السريع. ويتم اذا إرسال النص لاعتماده في الخطوة 8/5

ويتطلب ذلك أيضا مشاركة الهيئة في هذا الاعتماد.

ونرى هنا أن الهيئة ضرورية لكل من اعتماد المشروع والنص النهائي في الخطوتين 5 و 8 وبالطبع أيضا الاعتماد السريع 8/5.

الشريحة 12

دعونا نقوم معا بدراسة حالة عن الطريقة التي يمكن بها لمواصفات الدستور الغذائي أن تساعد في تعزيز التجارة وأن تؤدي إلى آثار إيجابية على قطاع إنتاج الأغذية، وايضا على الاقتصاد، علاوة على الفوائد المعروفة على الصحة العامة.

لو أخذنا مثال منتج إقليمي معروف في كوريا باسم Kimchi.

اقترحت جمهورية كوريا وضع مواصفة في إطار لجنة التنسيق لآسيا تحدد بوضوح معايير الجودة والسلامة لهذا المنتج وتكوينه.

وبالنظر إلى أهمية التجارة في هذا المنتج في آسيا في المقام الأول، بدأ العمل عليه في إطار لجنة التنسيق لآسيا أي في إطار إقليمي.

ومن ثم تم التوصل الى اعتماد مواصفة إقليمة (في آسيا) لمنتج الكيمشي، ساهم في زيادة معرفة هذا المنتج. وبعد ذلك واستنادا إلى البيانات التي وضحت أن تجارة هذه المنتج تتجاوز البلدان الآسيوية، تم اقتراح اعداد مواصفة دولية تحت إشراف لجنة الفواكه والخضروات المصنعة (CCPFV).

وبطبيعة الحال استفادت المواصفة الدولية من عمل مواصفة CCASIA واعتمدت عليها. وعند اعتماد المواصفة الدولية، ساعدت هذه المواصفة في تحديد المنتج وخصائصه بدقة.

وساعد اعتماد مواصفات الدستور الغذائي إقليميا وعالميا لمثل هذا المنتج على التعريف بهه وبالتالي ساعد على تداوله على نطاق أوسع.

ولذلك أدّى اعتماد هذه المواصفة إلى زيادة تجارة كاليمتشي ليس فقط داخل آسيا ولكن على الصعيد الدولي وهذه إحدى فوائد تطوير مواصفات الدستور الغذائي.

بمجرد اعتماد مواصفة ماذا يحدث؟

لا تكون مواصفات الدستور الغذائي مفيدة إلا عندما يستخدمها الأعضاء لاعداد وتطوير التشريعات التنظيمية للأغذية الخاص بهم أي وطنياّ.

وينبغي استخدام مواصفات الدستور الغذائي كأساس للتدابير التشريعية الوطنية، إما باعتماد المواصفة كما هي، أو بتكييفها لتتناسب مع السياق الوطني.

ومرة أخرى فإن **مواصفات الدستور الغذائي ليست إلزامية بل هي طوعية.**

ولا ينبغي أن يتم اعتماد المواصفة "اعتماد أعمى" ، بل ينبغي إجراء تحليل للنظر فيما إذا كانت المواصفة "تلائم" الظروف الوطنية.

وفي بعض الأحيان من الضروري إجراء تقييم للمخاطر وخاصة للتعرّض للتأكد من أن المواصفات أو القيم المقترحة من الدستور الغذائي تعتبر إجراءا وقائيا كافٍ ببلد معين.

وفي بعض الأحيان أيضا يتم تكييف مواصفات الدستور الغذائي مع واقع مستوى الوقاية في البلد مثل مستوى الحماية الواجب اتباعه والذي يمكن ان يكون مختلفا مما اعتمده الدستور الغذائي لدى إعاددة لنص المواصفة.

وهنا من الضروري ان نؤكد أنه بالإضافة الى نص الدستور الغذائي في شكله النهائي أي المعتمد، فإنه من المهم وربما من الأهم فهم العملية التي أدت إلى التوصل الى نص المواصفة لكي تسهل سبل تكييف هذا النص لاعتبار الوضع الوطني في إطار أخذ القرارات بشأن التشريعات الوطنية، بحيث تسعى للمواءمة مع نصوص الدستور، اعتمادا على مبادئ تحليل المخاطر.

وهنا نرى فائدة عمل الدستور الغذائي وكأنّ المجتمع العلمي الدولي اتحد وساعد في إعداد القرار الوطني بشأن مسئلة غذائية معينة.

وهذا ما يساعد على الوصول إلى مواصفات غذائية أكثر تقاربا وقوة على مستوى العالم.

ونظرا للطريقة التي يتم بها تنظيم الدستور الغذائي وبالنظر إلى متانة وشفافية وشمول عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي، لا تزال مواصفات الدستور الغذائي تعتبر مرجعا ليس فقط في الاتفاقات الدولية لمنظمة التجارة العالمية ولكن أيضا كجزء من الاتفاقات الثنائية أو الاتفاقات المتعددة الأطراف على الصعيدين الإقليمي والشبه اقليميح..

اتمني أن تكون هذه المقدمة إلى الدستور الغذائي وأهميته وطريقة تطوير المواصفات مفيدة لكم وسنواصل مناقشة برامج الدستور الغذائي وهيكلها وتنظيمها في كبسولات أخرى.